

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٠٠٠ لسنة ٢٠٢١

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى قانون إنشاء الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة الصادر بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ :

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ :

وعلى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية :

وعلى قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم وزارة الصحة والسكان :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٥ لسنة ١٩٩٦ بإنشاء مراكز متخصصة للرعاية الطبية والعلاجية :

وبناءً على ما عرضته وزيرة الصحة والسكان :

وبعد موافقة مجلس الوزراء :

قرر :

(المادة الأولى)

تنقل تبعية المستشفيات المبينة فيما بعد إلى أمانة المراكز الطبية المتخصصة

التابعة لوزارة الصحة والسكان :

- ١ - مستشفى العلمين التابع لمديرية الشئون الصحية بمطروح .
- ٢ - مستشفى سيدى برانى المركزى التابع لمديرية الشئون الصحية بمطروح .
- ٣ - مستشفى الباجر التابع لمديرية الشئون الصحية بالمنوفية .
- ٤ - مستشفى رأس غارب المركزى التابع لمديرية الشئون الصحية بالبحر الأحمر.

- ٥ - مستشفى دمياط التخصصي التابعة لمديرية الشئون الصحية بدمياط .
- ٦ - مستشفى المنصورة العام الجديد (المستشفى الدولي) التابعة لمديرية الشئون الصحية بالدقهلية .
- ٧ - مستشفى قلين المركزي التابعة لمديرية الشئون الصحية بكفر الشيخ .
- ٨ - مستشفى الإسماعيلية العام التابعة لمديرية الشئون الصحية بالإسماعيلية.
- ٩ - مستشفى أبو تيج التابعة لمديرية الشئون الصحية بأسيوط .
- ١٠ - مستشفى ناصر العام التابعة لمديرية الشئون الصحية بالقليوبية .
- ١١ - مستشفى قها المركزي التابعة لمديرية الشئون الصحية بالقليوبية .
- ١٢ - مستشفى كفر شكر المركزي التابعة لمديرية الشئون الصحية بالقليوبية .
- ١٣ - مستشفى الخانكة المركزي التابعة لمديرية الشئون الصحية بالقليوبية .
- ١٤ - مستشفى رمد المحلة التابعة لمديرية الشئون الصحية بالغربيه .
- ١٥ - مستشفى أهناسيا المركزي التابعة لمديرية الشئون الصحية ببني سويف .

(المادة الثانية)

ينقل العاملون بالمستشفيات المذكورة بالمادة الأولى من هذا القرار بحالتهم الوظيفية ودرجاتهم المالية إلى أمانة المراكز الطبية المتخصصة التابعة لوزارة الصحة والسكان بالتنسيق بين وزارة المالية والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠٢١

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٢٩ رمضان سنة ١٤٤٢ هـ

(الموافق ١١ مايو سنة ٢٠٢١ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ مصطفى كمال مدبولى